المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

الجيرة القاتلة:

هل تتحول "جديدة الفضل" إلى نمط لجرائم إبادة طائفيّة في ريف دمشق؟

مروان قبلان | مايو 2013

الجيرة القاتلة: هل تتحول "جديدة الفضل" إلى نمط لجرائم إبادة طائفيّة في ريف دمشق؟

سلسلة: تقييم حالة

مروان قبلان | مايو 2013

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2013

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحة، قطر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

ظاهرة الأحياء العشوائية المختلطة طائفيًا في دمشق 2

كيف نشأت العشوائيات ذات الغالبية العلوية؟ 3

مذبحة الذيابية: أول المذابح الطائفية الكبرى في ريف دمشق 7

مجزرة جديدة الفضل: جنون العنف الطائفي 8

1. وقائع المجزرة 9

2. ضحايا المجزرة 11

خاتمة 12

مقدمة

شهدت الأزمة السوريّة منذ نحو عامين سلسلة من المجازر الدموية راح ضحيتها مئات الأشخاص الذين جرت تصفيتهم بطرق أقل ما يقال فيها إنّها همجية. وقد حمَّلت معظم المنظمات الحقوقية السوريّة والدولية قوات النظام أو مليشيات مرتبطة بها (الشبيحة) مسؤولية تصفيات وإعدامات ميدانية لمدنيين مسالمين، كان الغرض منها ردع السوريين عن المشاركة في الثورة أو معاقبتهم على ذلك. بدأت المجازر الكبرى في مناطق سورية المختلطة طائفيًا (حمص وحماة)، وأخذت منحًى تصاعديًا لجهة عدد ضحاياها، وبلغت ذروتها في مجزرة الحولة التي ارتكبت في أيار/ مايو 2012، وراح ضحيتها بحسب منظمات حقوقية 108 أشخاص[1]، لكنّها لم تلبث أن انتشرت لتشمل مختلف المناطق السوريّة بما فيها العاصمة دمشق، ولتتركز في عشوائياتها الطرفية التي تضم أحياء ذات غالبية علوية متجاورة مع أحياء ذات غالبية سنية.

أخذت المجازر المرتكبة نمطًا معينًا لجهة تنفيذها؛ فهي غالبًا ما كانت تبدأ بعمليات حصار تقوم بها قوات الجيش للأحياء المستهدفة، ويجري قطع الكهرباء والماء والاتصالات بشكل متزامن مع بدء عمليات القصف، تتبعها عمليات اقتحام، وتتولى قوات الأمن تطهير الأحياء من أي مقاومة شعبية قبل أن تبدأ المرحلة الأخيرة والأكثر همجية وهي السماح لمليشيات محلية مدنية بدخول الحي وبدء عمليات التصفية التي غالبًا ما تكون على شكل ذبح كل من تصادفه هذه المليشيات في طريقها من رجال ونساء وأطفال، فضلًا عن عمليات النهب والسلب والاغتصاب، وانتهاء بعملية محو آثار الجريمة عن طريق إحراق أحياء بكاملها. خلال هذه العملية، والتي تستغرق عادة بين بضع ساعات وعدة أيام، تقوم قوات الجيش والأمن بتأمين تغطية كاملة وتوفير شبكة حماية لهذه المليشيات عبر منع دخول أي شخص أو خروجه من هذه الأحياء حتى الانتهاء من أداء المهمة.

وقد شكلت مجزرة بلدة "جديدة الفضل" في ريف دمشق علامة فارقة في سلسلة المجازر التي شهدتها سورية خلال الثورة، سواء من جهة عدد ضحاياها أو المدة التي استغرقتها عمليات الإبادة، أو من حيث إنّها جرت

[1] "تفاصيل مروعة في مذبحة الحولة بسوريا"، **الجزيرة نت**، 2012/5/31، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/pages/099f12c2-6bc3-45a7-bba7-dd5d217c6c17

في مناطق قريبة من العاصمة؛ أي خارج نطاق مناطق الاحتكاك الطائفي التقليدية في وسط البلاد وغربها. ونتيجة وجود أحياء طرفية تضم سنة وعلويين في العديد من مناطق ريف العاصمة، فقد تتحول مجزرة جديدة الفضل – مع تصاعد الاحتقان الطائفي وإصرار النظام على معاقبة الحاضنة الأهلية للثورة تمهيدًا للقضاء عليها – إلى نمط عنف أهلي مألوف خلال الفترة المقبلة.

ظاهرة الأحياء العشوائية المختلطة طائفيًا في دمشق

جرى تعريف العشوائيات في سورية مبكرًا؛ ففي دراسة أعدّها خبير الأمم المتحدة في هيئة تخطيط الدولة السوريّة رشدي بطرس عام 1978 ورد أنّ العشوائيات هي "المناطق السكنية ذات التملك غير الشرعي، والتي نشأت على حواف المدن قرب الطرق الرئيسية، وأقيمت بأرخص المواد البنائية، ومخالفة لأي تخطيط سليم، ومفتقرة لجميع أنواع المرافق"[2]. ووفقًا لتقرير **مشروع سورية 2025**، فقد تألفت النويات الأولى من العشوائيات مع بداية نشوء مشكلة "اللاجئين" الفلسطينيين في أواخر الأربعينيات من القرن العشرين، ونشوء مشكلة" النازحين" السوريين من الجولان السوري بعد احتلال إسرائيل له في عام 1967، وتحوّل أماكن السكن المؤقتة تدريجيًا إلى تجمعات دائمة تنمو بشكل متسارع بسبب الارتفاع الكبير في معدل الزيادة السكانية فيها، لكن تضخمها واتساع انتشارها أخذ يرتبط بتدفقات الهجرة الكثيفة المتعددة الأغراض من الريف إلى المدينة، والتي مثّلت عملية التعبئة الاجتماعية محركها الرئيس، ولا سيما خلال ما أطلق عليه اسم "مرحلة التعبئة التنموية التوسعية الشاملة" خلال الفترة 1970–1980[3].

وقد تفاقمت الظاهرة خلال السنوات التالية مع اشتداد موجة الجفاف وطول دورتها زمنيًا، واضطرار الكثير من الفلاحين والبدو الذين وجدوا أنفسهم على حافة الجوع للهجرة إلى المدن باحثين عن فرص البقاء أو مستوى حياة أفضل، ودخول الاقتصاد السوري نتيجة خصائصه شبه الريعية في خضم أزمة بنيوية اضطرت

[2] الجمهورية العربية السورية، هيئة تخطيط الدولة، **تقرير عن التخطيط الإقليمي الشامل (1978)**، أعده رشدي بطرس الخبير بهيئة الأمم المتحدة، ومجموعة الخبراء الاستشاريين لدى هيئة تخطيط الدولة. أورده محمد جمال باروت (مؤلف رئيس)، **مشروع سورية 2025**، ج1 (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، 2008)، ص 177.

[3] للتعرّف على محددات هذا المفهوم وسياقه ووظائفه بتوسع، يمكن العودة إلى: باروت، **مشروع سورية 2025**، المرجع نفسه.

صانع القرار إلى "الاعتراف بالعشوائيات كأمرٍ واقع" و"تخديمها"[4].

وعلى الرغم من أنّ انتشار العشوائيات على أطراف المدن الكبرى لم يكن ظاهرة خاصة بسورية، إذ تشاركها فيها جميع الدول النامية، فإنّ التركيبة الاجتماعية والطائفية لجزء من هذه الأحياء الطرفية أعطتها خصوصية سورية، وهو ما اتضح خلال فترة الأزمة الحالية. فالأحياء العشوائية التي يغلب على سكانها "السنة" شكلت مناطق المعارضة الرئيسة للنظام، فيما شكلت الأحياء "العلوية" عصب النظام وخزان دعمه البشري الرئيس (الشبيحة).

كيف نشأت العشوائيات ذات الغالبية العلوية؟

حكمت دينامية الهجرة الداخلية من الأرياف والبوادي إلى المدن تشكّل ما يقع في فضاء العشوائيات مقابل الأحياء المنظمة الخاضعة لمعايير المخططات التنظيمية للمدن. وقد بدأ تكوّن هذه العشوائيات بشكل ملحوظ مع نمو الصناعة التحويلية السوريّة في الخمسينيات؛ إذ تزايدت الهجرة الريفية الواسعة نسبيًا نتيجة عدم تغطية العمل الزراعي لكلفة الحياة اليومية أو بسبب الجفاف أو سعيًا للعمل في المعامل بحثًا عن دخل أفضل. لكن مع عملية توسع وظائف الدولة وانتشارها في شتى زوايا الحياة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تضخم الأجهزة العسكرية والمدنية والحكومية ومركزية الإدارة، انتشرت العشوائيات بشكل كبير. وقد سُجّل هذا الانتشار المفرط في النصف الأول من الثمانينيات، ثم مع موجة جفاف أواسط العقد نفسه، وشكل تضخم حجم الفرق العسكرية في دمشق ظاهرة عامة شملت سكان الأرياف من جميع الطوائف. فقد شهدت هذه المناطق موجات من الهجرات المتتالية شملت آلاف الأسر القادمة من مختلف الأقاليم المهمّشة تاريخيًا بحثًا عن فرص عمل وحياة أفضل يمكن أن توفّرها المدن الكبرى. لكنّ المواجهة التي حدثت بين النظام السوري وتنظيم الإخوان المسلمين بين أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات أضفت بعدًا سياسيًا على الظاهرة؛ فقد أدى تضخم الجيش وأجهزة الأمن – التي كان أغلب منتسبيها المحترفين من العلويين بعد تمرد الإخوان الذي شكل تهديدًا وجوديًا للنظام في تلك الفترة – إلى نشوء أحياء عشوائية لإيواء هؤلاء وأسرهم على أطراف دمشق حيث توجد الإدارات الأمنية والعسكرية. كما جرى استيعاب جزء كبير من عائلات هؤلاء في أجهزة الدولة الأخرى، وبخاصة في سلك

[4] للتعرّف على أبرز خصائص هذه المرحلة راجع: المرجع نفسه، الفصل الثالث، "من التوسع المفرط إلى انكشاف الأزمة: نهاية مرحلة التعبئة التنموية التوسعية الشاملة: مسار "النعامة" (1980–1986)"، ص 178–182.

التعليم والإعلام والتمريض والتي يغلب على العاملين فيها العنصر النسائي العلوي. وأصبح مألوفًا أن تجد زوجات الضباط العلويين العاملين في أجهزة الأمن والجيش يعملن كمدرسات أو ممرضات في مدارس العاصمة ومستشفياتها. ويذهب البعض إلى أنّ النظام استغل موجة الجفاف التي ضربت سورية خلال هذه الفترة لتشجيع الفلاحين عمومًا، وفلاحي الساحل بصفة خاصة، على الالتحاق بأجهزة الأمن والجيش والإدارة الحكومية، والتي أخذت تشكّل باطراد عماد النظام وأحد أسباب بقائه[5]. كما ساهمت عسكرة المجتمع في تضخم العشوائيات مع استيعابها للأعداد الكبيرة الجديدة في تشكيلات الجيش السوري في إطار ما عُرف ببرنامج التوازن الاستراتيجي الذي أدى إلى تنامي الحجم الإجمالي للجيش، وخاصة في المنطقة الجنوبية.

تذهب بعض تقديرات ما قبل الثورة إلى أنّ عدد العاملين في أجهزة الأمن السوريّة المختلفة بلغ 65 ألف موظف بدوام كامل، ومئات الآلاف بدوام جزئي. وللدلالة على مدى التوسع البيروقراطي في أجهزة الدولة المختلفة في سورية منذ وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1963، نجد أنّ عدد موظفي القطاع العام في الإدارات الحكومية المختلفة بلغ في عام 1965 70.000 موظف، لكنه تعدّى 685.000 موظف في عام 1991، وتجاوز 900.000 موظف في عام 2004. أما عدد العاملين في الجيش والأجهزة الأمنية المختلفة، فقد بلغ عام 1965 ما يعادل 65.000 شخص، وارتفع عام 1991 إلى 530.000 شخص، لكنه تجاوز 700.000 شخص عام 2004[6].

ترافق توسع الإدارة الحكومية والجيش والأجهزة الأمنية مع تزايد القدرة المالية للدولة جراء المعونات العربية الكبيرة التي قدمت إلى سورية بعد حرب 1973، واستمرار تنامي عوائد الخزينة بعد ذلك نتيجة الاكتشافات النفطية التي أمّنت دخلًا ثابتًا من النفط خلال تسعينيات القرن العشرين، وهو ما سمح للنظام في سورية بالاستقلال نسبيًا عن المعونات العربية السابقة التي موّلت قسمًا مهمًا من عملية التنمية وبناء أجهزة الدولة المختلفة، وخاصة الأجهزة العسكرية والأمنية.

وجاء جزء كبير من منتسبي هذه الأجهزة من الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الرئيس ممن توافدوا إلى دمشق وقطنوا فيها بطريقتين: الأولى في مساكن عسكرية خصصت للضباط من الأمن والجيش وقامت

---

[5] Volker Prethes, *The Political Economy of Syria Under Assad* (London; New York: I. B. Tauris, 1995), p. 135-137.

[6] رضوان زيادة، **السلطة والاستخبارات في سورية** (بيروت: دار رياض الريس، 2013)، ص 68.

ببنائها إما شركة الإسكان العسكرية أو مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية "متاع"، التابعتان لوزارة الدفاع، وذلك على أراض مملوكة للدولة على أطراف دمشق، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ضاحية تشرين وضاحية الأسد شرق العاصمة، ومساكن الحرس والسومرية (نسبة إلى سومر نجل رفعت الأسد) في غربها. ووفق الطريقة الثانية، أنشأ فقراء العلويين من المدنيين والعسكريين مساكن عشوائية بسيطة على أراضٍ مشاعة أو مملوكة للدولة محيطة بالعاصمة وخاصة على التلال الجرداء المطلة عليها. ويشتهر من هذه العشوائيات عش الورور قرب حي برزة شرق العاصمة وحي المزة 86 غرب العاصمة. ولأسباب عديدة شكّلت العشوائيات عمومًا – ومنها تلك ذات الغالبية العلوية – طوقًا حول العاصمة من ثلاث جهات على الأقل، تمتد من شمال شرق دمشق وحتى جنوبها الغربي، أما في الجنوب الشرقي فقد شكّلت مناطق سكنية أغلب سكانها من الشيعة (السيدة زينب وحجيرة) رديفًا لهذه التجمعات خلال مرحلة الثورة.

ويعود السبب الرئيس لهيمنة عنصر مذهبي معين على هذه الأحياء (العلوية) إما إلى عدم قدرتها على الاندماج في محيطها السني الواسع على الرغم من أنّ بعض الأحياء السنية المجاورة ينحدر سكانها طبقيًا من المستوى الاقتصادي والاجتماعي نفسه (ريفيون فقراء من العمال والفلاحين)، وإما نتيجة سلبية المجتمع السني في استيعابهم نتيجة عوامل مختلفة ثقافية واجتماعية. ويوجد في أطراف مدينة دمشق الإدارية، بحسب تقرير **مشروع سورية 2025**، سبع عشرة منطقة عشوائية، خمس منها يشكل العلويون غالبية سكانها، نتيجة التركز السكني وهي عش الورور، وحي تشرين الواقعتان شمال شرق العاصمة، ومزة 86 ومزة خزان، والسومرية، وحي الورد في غربها، انظر المخطط أدناه.

مخطط لمدينة دمشق يوضح توزّع العشوائيات[7]

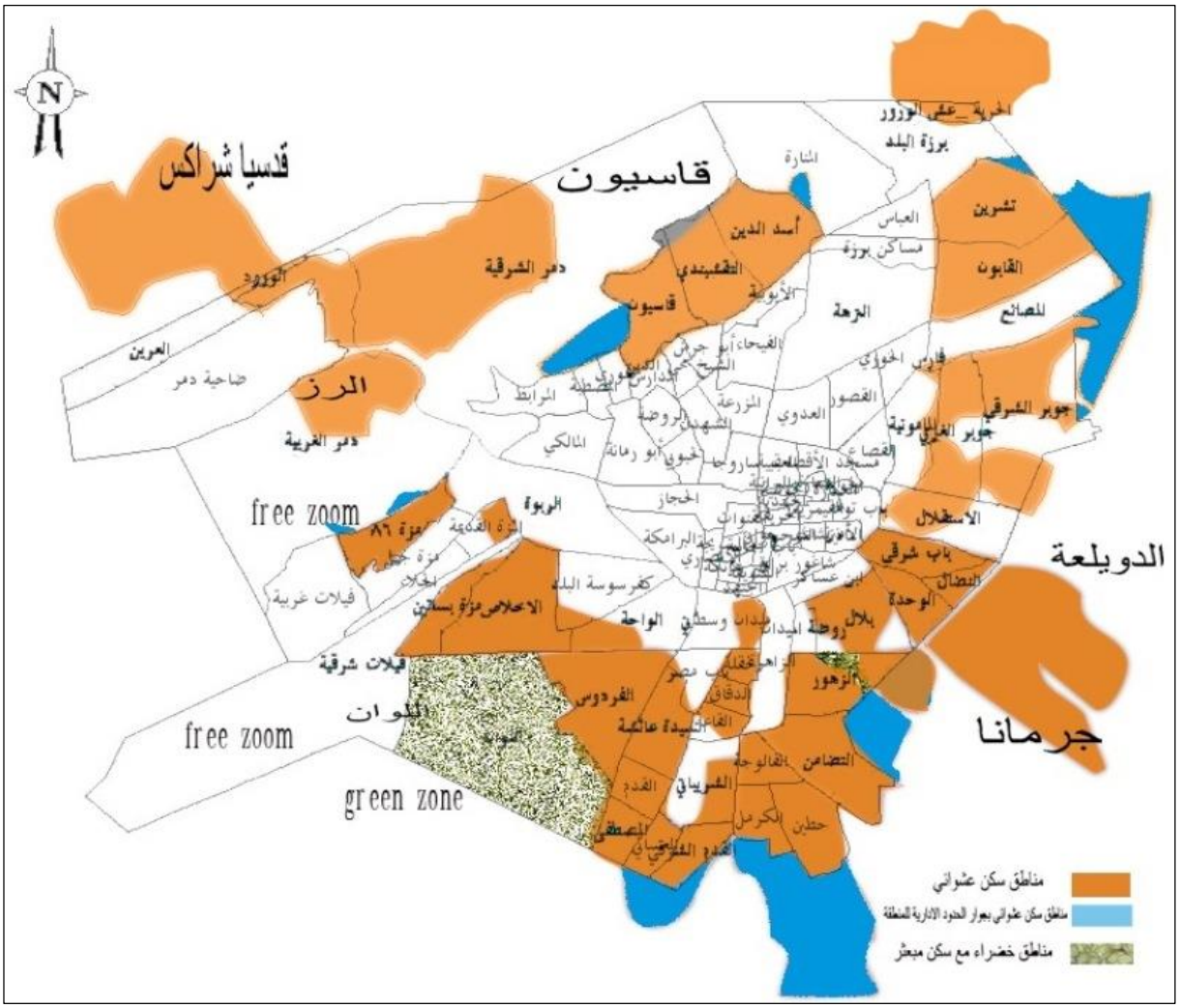

ولأنّ النظام لا يتبع إحصاءات وفق تصنيفات طائفية، فلا توجد أرقام تقريبية حول عدد العلويين المقيمين في العاصمة وريفها. ومع ذلك، يمكن القول إنّ عددهم يقدّر بمئات الآلاف، أخذًا في الاعتبار حجم الجيش والأجهزة الأمنية، ونسبتهم المرتفعة في الإدارات الحكومية التي تزيد كثيرًا عن حجمهم نسبةً إلى عدد السكان الإجمالي. ووفقًا لإحدى أهم الدراسات التي تناولت علويي سورية، للأكاديمي الفرنسي المعروف جاك ويلرس Jacques Weulersse بعنوان **بلاد العلويين***LE PAYS DES ALAOUITES* لم يكن يعيش في دمشق إلا نحو 400 علوي في عام 1940[8].

[7] باروت، **مشروع سورية 2025**، ص 260.

[8] ورد بتاريخ 2013/5/13 على الرابط: http://www.joshualandis.com/blog/round-up/

الذيابية: أول المذابح الطائفية الكبرى في ريف دمشق

تستحوذ المراقد المقدسة لأهل البيت على مكانة مركزية في التدين الشيعي، لذلك عندما تناقلت وسائل الإعلام في نهاية كانون الثاني/ يناير 2013 أخبارًا مفادها سقوط قذيفة هاون على مقام السيدة زينب بنت الإمام علي بن أبي طالب نتيجة معارك دارت في المناطق المحيطة ما ألحق أضرارًا مادية بإحدى مناراته، ثارت حمية بعض المقاتلين الشيعة المكلفين بحماية المقام. وحي السيدة زينب، هو حي عشوائي يقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة دمشق، وكانت تقطنه في الأصل غالبية سنية من نازحي الجولان، إلا أنّ هؤلاء أخذوا يهجرون المنطقة إلى الأحياء المجاورة نتيجة إغراءات مادية، فقد قام الكثير من الشيعة العراقيين واللبنانيين بشراء عقارات واستثمارها في المنطقة التي أخذت أهميتها تتزايد كمزار ومعلم سياحي لدى عموم الشيعة خلال العقدين الماضيين في إطار سياسة السياحة الدينية التي اتبعتها الحكومة في الثمانينيات من القرن الماضي من دون الإعلان عن ذلك.

تحيط بالسيدة زينب مجموعة من الأحياء العشوائية "السنية"، أهمها الذيابية والحسينية وبيت سحم وعقربا ويلدا والبحدلية وببيلا. وقد وردت خلال عام 2012 تقارير عن تعرّض عدد من هذه البلدات لهجمات مسلحة ينسبها الأهالي إلى مقاتلين شيعة موالين للنظام في حي السيدة زينب، إلى أن حصلت مجزرة الذيابية وراح ضحيتها 107 أشخاص بينهم نساء وأطفال في شباط/ فبراير 2013.

والذيابية هي منطقة عشوائية ذات غالبية سنية تقع إلى الجنوب من حي السيدة زينب على الطريق بين دمشق والسويداء، ومعظم سكانها البالغ عددهم نحو 60 ألف نسمة نازحون من الجولان السوري المحتل. ووفقًا لتقارير مختلفة، فقد جرى اختطاف الضحايا أو اعتقالهم على الحواجز المحيطة بالمنطقة، وتم تعذيبهم وإعدامهم ميدانيًا، ثمّ التنكيل بجثثهم ورميهم في البساتين المحيطة بمنطقة البحدلية المجاورة[9]. وقد اتهم المجلس العسكري الثوري بريف دمشق "قوات الجيش والأمن التي كانت مصاحبة لميليشيات طائفية من منطقة السيدة زينب بارتكاب المجزرة"، وبأنّ "العديد من النساء والأطفال والشباب اقتيدوا نحو الحواجز بعد اعتقالهم من داخل منازلهم وعذبوا

[9] عبد المجيد العلواني، "مجزرة الذيابية: ميليشيات طائفية تقتل العشرات بدافع الحقد"، موقع أورينت نت، 2013/2/19:
http://orient-news.net/?page=news_show&id=2075

بشكل وحشي قبل أن ترمى جثثهم في البساتين القريبة من تلك الحواجز"[10]. وعلى الرغم من أنّ مناطق في ريف دمشق أو حتى على أطراف المدينة نفسها شهدت تصفيات على خلفية طائفية، كما حصل في معضمية الشام والقابون وفي برزة البلد، فإنّ مجزرة الذيابية كانت الأولى التي ترتكب على نطاق واسع في منطقة ريف دمشق، وقد أدت إلى رفع منسوب الاحتقان الطائفي في مناطق لم تشهد توترات طائفية تاريخيًا.

قام حزب الله في الشهور الأخيرة من عام 2012 بإرسال مجموعات من مقاتليه بحجة الدفاع عن مرقد السيدة زينب، وقد اعترف بذلك زعيم الحزب حسن نصر الله في خطاب ألقاه مطلع أيار/ مايو 2013[11]. وقد استغل النظام موضوع المقام لاستقطاب المزيد من التعاطف الشيعي معه، بحيث يُظهر المعركة في سورية، وكأنّها معركة القضاء على الشيعة ورموزهم الدينية.

منذ ذلك الوقت، بدأ منسوب التوتر الطائفي يرتفع بشكل مطّرد في أطراف دمشق، فقد جرت عمليات خطف وقتل متبادلة بين الأحياء العلوية والشيعية من جهة والأحياء السنية من جهة أخرى في بعض مناطق العاصمة كما حصل بين سكان "عش الورور" العلويين وسكان حي برزة البلد من السنة، لكن الأمر تطور بشكل غير مسبوق في مذبحة جديدة الفضل التي شكلت نقطة فاصلة في العنف المرتكب من قبل مليشيات محسوبة على النظام ضد سكان أحياء مجاورة ومتمايزة مذهبيًا في دمشق.

مجزرة جديدة الفضل: جنون العنف الطائفي

تقع بلدة جديدة الفضل في الريف الغربي للعاصمة دمشق على "الأوتستراد" (الطريق السريع) الذي يصلها بالقنيطرة، وتبعد عن معضمية الشام نحو كيلومترين، ويجاورها كل من جديدة البلد من الجهة الجنوبية وجديدة عرطوز وقطنا من الجهة الغربية. يقدَّر عدد سكانها بنحو 65 ألف نسمة، ينحدر معظمهم من عرب الفضل في منطقة القنيطرة، كما نزح إليها أكثر من 5000 عائلة فرّوا من كل من داريا ومعضمية الشام ومناطق أخرى منكوبة، كتجمعات أبناء الجولان بدمشق وريفها مثل منطقة الحجر الأسود والتضامن.

---

[10] المرجع نفسه.

[11] "نصر الله: أصدقاء سوريا لن يسمحوا بسقوطها"، جريدة **الأخبار اللبنانية**، 2013/5/1:
http://www.al-akhbar.com/node/182379

يتمركز شمال حي الموالي (الذي حصلت فيه المجزرة) الفوج 100، وهو فوج مدفعية، ويعتبر الأشرس في دمشق وريفها في قصف مناطق متنوعة من ريف العاصمة مثل: معضمية الشام، وداريا، وعرطوز، وجديدة البلد، وخان الشيح، ودروشا، والسبينة، بالإضافة إلى جديدة الفضل. يحدّ الحي من الشرق مساكن سرايا الصراع (وهي مساكن عسكرية تقطنها غالبية علوية)، والتي مارس سكانها من عناصر أمن وجيش وشبيحة هجمات واعتداءات ممنهجة بحق أهالي المنطقة بشكل عام، وتجاه أهالي جديدة عرطوز بشكل خاص. كما يجاورها مساكن يوسف العظمة (وهي أيضًا مساكن عسكرية تقطنها غالبية علوية)، والتي جرى تحويل أبنيتها السكنية إلى مقرات قناصة لقوات النظام. وقد قُتلت أعداد كبيرة من أهالي الحي على أيدي هؤلاء القناصة سواء في فتره الحصار (المجزرة) أو قبلها، فضلاً عن عمليات الإذلال اليومية التي يمارسها سكان المساكن بحق أهالي المنطقة وخطف أبنائهم وطلب فدية مالية للإفراج عنهم، وقيامهم بنهب السيارات والمحال التجارية.

بخلاف البلدات والقرى المجاورة لها مثل قطنا والمعضمية وداريا، لم يعرف عن جديدة الفضل مشاركة قوية في الثورة السوريّة لا في مرحلتها السلمية ولا المسلحة. فقد ظل الحراك الثوري في البلدة محدودًا جدًا بفعل تأثير وجهاء العشائر في المنطقة؛ إذ إنّ بعضهم قريب من النظام. وقد دفع ذلك الشباب الثائر من جديدة الفضل إلى الالتحاق بالتظاهرات التي كانت تشهدها البلدات المجاورة عندما كانت الثورة ما زالت في مرحلتها السلمية، فيما انتقل العمل المسلح إليها بسبب الاقتحامات المتكررة لكل من المعضمية وداريا وجديدة عرطوز. وحتى وقت قريب، وبسبب هدوئها مقارنة بالبلدات المجاورة، تحوّلت جديدة الفضل إلى ملاذ آمن لعدد كبير من العائلات النازحة من المناطق القريبة المشتعلة.

وقائع المجزرة[12]

في 15 نيسان/ أبريل 2013، وقعت اشتباكات بين كتائب من المعارضة السوريّة المسلحة وقوات النظام على أحد الحواجز المحيطة ببلدة جديدة الفضل، والتي تقول المعارضة إنّ تلك القوات كانت تقوم بإذلال الأهالي بشكل مريع. في اليوم التالي، قامت أعداد كبيرة من وحدات الجيش بتطويق حي الموالي من جهاته الأربعة، ومنعت الدخول أو الخروج منه، كما قطعت –كالعادة في عملياتها – الكهرباء والاتصالات عن

[12] تستند هذه الرواية إلى شهادات ناجين من المجزرة، وثّقتها الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان، وقدمتها مشكورة لفريق إعداد هذه الدراسة.

البلدة بشكل كامل وجرى نشر القناصة لإحكام الحصار. وفي التفاصيل، قامت قوات النظام من الجهة الجنوبية بإغلاق أوتوستراد دمشق – القنيطرة بشكل كامل ما بين منطقتي السومرية وخان الشيح حيث تمركزت الدبابات على طول الأوتستراد، أما من الشرق فقد نصبت الأسلحة القناصة على الأبنية الملاصقة للحي من جهة مساكن يوسف العظمة، كما جرى إغلاق المنافذ الواصلة إلى الحي من الجهة الغربية والتي تصل بساتين عرطوز ببساتين جديدة الفضل عبر زرع أكثر من 12 قناصًا في تلك البساتين، وكانت الجهة الرابعة الأقسى والأشد صعوبة بسبب تمركز الفوج 100 فيها، وهو الذي باشر بإطلاق أولى قذائفه قرابة الساعة الرابعة مساءً من يوم الاثنين الموافق 2013/4/15 على حارات الحي بشكل مستمر أحيانًا ومتقطع أحيانًا أخرى. وقد استهدف القصف في أيامه الأولى المخبز الوحيد في البلدة، إضافة إلى البنى التحتية كافة؛ وذلك بغرض تجويع الناس ومعاقبتهم.

هذا الحصار هو ما ميّز مجزرة جديدة الفضل عن باقي المجازر التي شهدتها سورية خلال الثورة، فبخلاف المجازر الأخرى، لم يسمح للأطفال والنساء بالخروج من الحي المستهدف، بل جرى منع جميع السكان صغارًا وكبارًا رجالًا ونساءً من مغادرة البلدة، ما أدى إلى ارتفاع عدد الضحايا بشكل مريع.

بعد يومين من القصف والحصار، بدأ تطبيق المرحلة الثانية وهي الاقتحام، إذ بدأت قوات النظام باقتحام الحي من الجهة الشمالية تحديدًا، وترافق ذلك مع قصف مركز وعنيف من قبل الفوج 100 والفوج 135 المتمركز في أعلى تلة تدعى كوكب في منطقة عرطوز، كما شاركت الدبابات التي كانت متمركزة على الأوتوستراد باقتحام الحي بالتوازي مع قوات المشاة.

اتبعت قوات النظام سياسة منهجية في تدمير الشوارع وإنهاء مظاهر الحياة فيها قبل الانتقال إلى شوارع أخرى، إذ قتل العشرات بسبب القصف الموجه والعشوائي التمهيدي على البلدة، والذي أصاب بيوت المدنيين دون أي تمييز.

وقد لاحظت الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان أنّه وحتى اليوم الثالث للمجزرة لم يكن هناك أي وجود لمظاهر مسلحة أو اشتباكات داخل المنطقة، بل كان جميع الموجودين في الحي حتى هذا الوقت من المدنيين. مساء ذلك اليوم، وبعد انتشار أخبار مقتل ما لا يقل عن 45 مواطنًا من أهالي البلدة ذبحًا وحرقًا وقصفًا، وبعد استغاثات متتالية من الأهالي، وصلت بعض كتائب المعارضة المسلحة إلى مشارف البلدة واشتبكت

مع قوات النظام. استمرت الاشتباكات حتى اليوم الخامس الذي كان يوم الجمعة الموافق 2013/04/19؛ إذ كانت قوات النظام قد اجتاحت معظم أنحاء الحي. في هذه الأثناء، كان مقاتلو المعارضة المسلحة يحاولون اختراق الجهة الجنوبية لفتح طريق لإخلاء الجرحى وإجلاء المدنيين لكنهم فشلوا في تحقيق ذلك. لم تقم شعائر صلاة الجمعة في أي من مساجد البلدة الأربعة في ذلك اليوم، كما أنّ قوات النظام كانت قد أعدمت إمام وخطيب جامع الفضل الشيخ عمر السعدي وعائلته جميعًا من نساء وأطفال داخل المنزل. انسحبت كتائب المعارضة المسلحة فجر يوم السبت – اليوم السادس – بعد نفاد ذخيرتها بشكل كامل.

بانجلاء المعركة كانت رائحة الموت تملأ المكان، فالجثث منتشرة في الأراضي، والدماء لا تزال تنزف من الجرحى، وبدأت الإعدامات الميدانية. في اليوم السابع، كان العشرات من قوات النظام قد احتلوا منازل الأهالي وناموا فيها بعد أن قُتل أصحابها أو هربوا. وفي ذلك اليوم أيضًا، بدأت عمليات النهب والسرقة باستخدام سيارات الجيش والأمن، ثم قاموا بإحراق ما لم يستطيعوا سرقته. عند ظهيرة ذلك اليوم، جرى فتح الطرقات وطلبت قوات النظام ممن تبقى من الأهالي الخروج "فقد تم تطهير المنطقة من الإرهابيين". استمر نزوح أبناء الحي طوال ذلك اليوم خوفًا من استمرار المذبحة بحقهم، وقد رأى المئات من شهود العيان جثث نساء وأطفال ملقاة في الطرقات ويظهر على العديد منها آثار التشويه والحرق.

ضحايا المجزرة

استمرت المجزرة على مدار عدة أيام، وقد وثقت الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان – في ظل ظروف المنع والحصار وقطع الاتصالات – مقتل 191 شخصًا، وإن كانت بعض التقديرات تشير إلى أنّ الأعداد أكبر من ذلك بكثير لصعوبة التعرف على الكثير من الجثث المجهولة الهوية. ومن بين القتلى 17 من المعارضة المسلحة، و174 مدنيًا من بينهم 9 أطفال و8 نساء تتوافر أسماؤهم وصورهم، في حين لم يحتسب الضحايا الذين لم ترد لهم أسماء أو صور، إضافة إلى عشرات المفقودين وأكثر من120 معتقلًا[13].

وبناء عليه، فقد قدّرت مصادر أخرى لديها معايير توثيق أقل صرامة من الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان عدد ضحايا مجزرة جديدة الفضل بنحو 501 شخصًا، في حين قُدّر عدد المعتقلين والمفقودين بنحو 400 شخص. ويقول أحد الناجين من المجزرة في شهادته: "دخلت اللجان الشعبية (في إشارة إلى المليشيات

[13] المرجع نفسه.

الموالية للنظام) إلى الحي، وقاموا بتفتيش المنازل بيتًا بيتًا، وأخرجوا جميع الأهالي، ثم جرى إيقاف النساء في صف طويل وتفتيشهم من قبل رجال الميليشيا الذين تحسسوا أجسادهن بالكامل مما أثار حفيظة الرجال من أهاليهم، فجرى ذبح بعض المعترضين في حين جرى ابتزاز آخرين ليدفعوا ما معهم من أجل الابتعاد عن النساء. فقد دفع أحد الرجال مبلغ 10000 ليرة سورية في حين دفع آخر 100000 وآخر قدم هاتفه المحمول، إضافة إلى المصاغ الذهبي وشاشات التلفزيون، والسيارات وغيرها مما خف حمله وغلا ثمنه. أمّا ما لم يمكن حمله فقد جرى تحطيمه وحرقه. بعد ذلك قام عناصر الميليشيا بجمع نحو 30 رجلًا من الأهالي وأجبروهم على الهتاف لبشار الأسد مستخدمين الساطور كأداة تهديد"[14].

الناشط شامل الجولاني مراسل شبكة شام الإخبارية قال لـ "العربية": "ما يحدث هو جريمة بحق الإنسانية، فقد شوهدت بين منطقة السكة ومنطقة المستوصف في جديدة الفضل أكثر من 100 جثة، حيث قامت قوات النظام بتصفية عائلات كاملة والإجهاز على الجرحى وإحراق جثثهم ورميهم في شوارع المدينة"[15].

لكن قوات النظام لم تلبث أن عادت لتسرق جثامين القتلى من منطقة السكة ومقبرة الشهداء؛ إذ نبشت القبور في مسعى منها لإخفاء عدد القتلى ومنع توثيق حجم الجريمة. بعد ذلك بدأت المظاهر الاحتفالية في طقوس تعود إلى عصور ما قبل الإنسانية، حيث ترقص الضواري حول جثة ضحيتها، فقد بدأت المليشيا الموالية للنظام بمسيرة سيارات جابت شوارع البلدة هاتفة بحياة الرئيس الأسد.

خاتمة

شكلت مجزرة جديدة الفضل محطة أخرى جديدة في سلسلة مجازر ارتكبتها قوات النظام أو ميليشيات محلية مرتبطة بها وتأتمر بأمرها. وتدل بشاعة المجزرة على مدى الانحطاط الإنساني الذي بلغه النظام في معاقبة المدن والبلدات الثائرة عليه، عبر تسليط مليشيات منفلتة على مدنيين مسالمين. وبعد جديدة الفضل انتابت المناطق التي تقع على تخوم مساكن وعشوائيات يقيم فيها الشبيحة حالة من الرعب، إذ بدت هذه المناطق

[14] "جديدة الفضل تابوت كبير لـ 479 قتيلًا بمجزرة مروعة"، **العربية نت**، 2012/4/22، على الرابط:
http://goo.gl/Q5zXy

[15] المرجع نفسه.

في ريفي دمشق الشرقي والغربي وكأنّها تنتظر موتها والعقاب الجماعي المفرط بقسوته وعنفه.

فالنظام المأزوم وفي سياق بحثه عن خيارات للخروج من الأزمة وإنقاذ نفسه مما ارتكبته الأجهزة الأمنية، استثمر بطريقة أو بأخرى في إثارة النعرات الطائفية بحيث تبدو الأمور وكأنّها مشكلة بين الطوائف وليست بين نظام مستبد وشعبه. فمنذ اليوم الأول للثورة راحت وسائل إعلام النظام تتحدث عن إمارات سلفية وأمراء سلفيين وقاعدة، وعندما لم تنجح هذه الخطة، عملت أجهزة النظام على تسريب مقاطع فيديو وأفلام تظهر عناصر الأمن (بلكنة سكان الجبال الساحلية) يهينون الرموز والأفراد، وصور أخرى تظهر جنود النظام وهم يحرقون المصاحف ويرددون شعارات تستحضر الخطاب الطائفي. وقد أسهم التجييش الإعلامي الرسمي في إنتاج استقطاب ظل سياسيًا في البداية، بين مؤيد ومعارض للنظام، ثم تحوّل الانقسام ليأخذ منحى طائفيًا ويعكس بدرجات متفاوتة تركيبة المجتمع السوري والانقسام داخله، مع الإشارة إلى أنّ درجة الاستقطاب الطائفي ظلت منضبطة نتيجة الموقف الحازم لقوى الثورة المناوئ لفكرة الطائفية.

أما الآن، وبعد ارتكاب مجازر تصل إلى حد التطهير على أساس طائفي كما حصل في جديدة الفضل، فإنّ الأمور قد تتدهور بشكل لا تستطيع معه آليات الضبط الاجتماعي الهشة أصلًا في عدد من المناطق أن تمنعها، وهو ما يشي بأنّ مجزرة جديدة الفضل قد تصبح نمطًا للإبادة الطائفية في غير مكان من سورية، تنفذها ميليشيات إجرامية مجيشة طائفيًا، وما حدث في بانياس مؤخرًا يشكل مؤشرًا على الاتجاه الذي تسير نحوه الأمور. إنّ المجازر الأخيرة قد تكون الوصفة الفعّالة لبلوغ ذلك، وبخاصة في المناطق المختلطة طائفيًا سواء كان ذلك في وسط البلاد وغربها أو حتى على تخوم المدن الكبرى، ومنها دمشق.